جامعة البصرة — المرحلة : الماجستير
كلية الآداب — الفرع : اللغة
قسم اللغة العربية — أستاذ المادة : د. أحمد رسن

البحث النحوي المعاصر ـ ٢٠١٧ـ ٢٠١٨م

نختار في هذه المحاضرة بحثًا نحويًّا يدرس الفكر النحوي القديم وهو :
(اختيارات أبي حيان في المسائل النحوية)مجلة آداب الكوفة العدد ٣٣المجلد الأول لسنة ٢٠١٧م.
يتألف البحث ممّا يأتي :

- مقدمة

١ـ في الأسماء.
٢ـ في الأفعال .
٣ـ في الحروف .
٤ـ في المبنيات.

عنوان البحث:

عندما نوازن هذا العنوان بالمقدمة نجد أن الباحثينِ أشارا إلى أنهما درسا بعض اختيارات أبي حيان في المسائل النحوية وهذا يشكل مخالفة لعنوانَ البحث ؛ لأن العنوان يشمل جميع اختيارات أبي حيان في المسائل النحوية وهما قد اختصرا على اثني عشر اختيارًا.
ويلاحظ أن هذه الاختيارات كانت من تفسيره(البحر المحيط) إلا ما ندر وهما قد رجعا إلى بعض كتب أبي حيان في بعض المسائل مثل (ارتشاف الضرب ،والتذييل والتكميل) وبعد هذه الملاحظات ينبغي أن يكون العنوان (بعض اختيارات ابي حيان الأندلسي النحوية في البحر المحيط) حتى ينطبق العنوان مع المحتوى ويكون موجزًا.
وهنا يأتي سؤال وهو : هل هذا العنوان جديد في البحث النحوي؟
ج/ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي على الباحث قبل أن يلج إلى أي موضوع من الموضوعات مراجعة ذلك الموضوع والتأكّد من أن يكون غير مدروس من قبل . أولم يستوفِ حقَّه من البحث والدراسة العلمية وهذا الموضوع فيه دراسات منها:

١ـ الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط/دكتوراه /عبد العزيز علي /جامعة بغداد/ ١٩٩٢.
٢ـ اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة/بدر ناصر/ السعودية/ ٢٠٠٠.
٣ـ مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعًا ودراسة /علي ابن محمد الزهراني/٢٠٠٠.
٤ـ مسائل نحوية متفرقة رجحها أبو حيان في البحر المحيط د. علي مطر/ مجلة جامعة الأنبار/ العدد٢/٢٠٠٩.

وهذه المسائل المذكورة في هذا البحث موجودة في هذه الدراسات عدا المسألتين الأولى والثانية وربما تكونان موجودتين في هذه الدراسات أو غيرها من الدراسات النحوية. فالموضوع فيه دراسات كثيرة وليس من الصحيح أن يعاد البحث في هذا العنوان من غير نظرة جديدة وهذه الدراسات السابقة لم يشر إليهما الباحثان في هذا البحث ، والبحث العلمي يذكر جهود جميع الدارسين السابقين وفضلهم في السبق العلمي.

مقدمة البحث:

قد ذكر فيها الباحثان جملة من النتائج منها :
١ـ إنّ أبا حيان يوجّه القاعدة النحوية.

٢ـ يعلن مذهبه النحوي .
٣ـ يتناول الآراء بالنقد ويختار منها الأصوب .
٤ـ تفرد في اعتماده على المعنى السياقي .

كل هذه الأفكار تعدّ من النتائج ، والنتائج موقعها المناسب في الخاتمة وهذا من المخالفات المنهجية في البحث ، فالباحثان لم يذكرا نتائجهما في خاتمة ؛ لأنه لا يوجد خاتمة لهذا البحث.

وقد أشارا إلى خطة البحث وتقسيمات الاختيارات في هذه المسائل بحسب أبواب الأسماء والأفعال والحروف والمبنيات. وذلك أمر صحيح أن تذكر تقسيمات البحث فالمقدمة ، غير أنّ هنا أسئلة :

السؤال الأول : هل هذه التقسيمات صحيحة أي الاختيارات في الأسماء والأفعال والحروف والمبنيات ؟

الجواب : إنّ التقسيم إما أن يكون على أساس نوع الكلمة (اسم وفعل وحرف)، والمبني تقسيم فرعي من فروع الأفعال ؛ لأن الأفعال قسم منها مبني وقسم معرب ، وهو تقسيم فرعي من فروع الأسماء. فالأسماء منها ما هو معرب ومنها ما هو مبني .

السؤال الثاني : هل يصح أن نقسم البحث على قسمين. فنقول القسم الأول المبني و القسم الثاني المعرب ؟

والجواب/ هو تقسيم صحيح ولكن ستختلط الأقسام. فلو قلنا المبحث المعرب ستختلط فيه الأسماء والأفعال والمبحث الثاني المبني ستختلط فيه الأسماء والأفعال والحروف. فالأسماء منها ما هو مبني وكذلك الأفعال. فلا يجوز أن نخلط في القسمة بين الأقسام المختلفة. لهذا فالقسمة الصحيحة هي القسمة الثلاثية : اسم وفعل وحرف ؛ لأن كل قسم يبحث وحده وتذكر قواعده منفصلة عن غيره من الأقسام.

بعد أن وضعنا القسمة الصحيحة نحتاج إلى تعريف مفهوم (الاختيارات) والذي لم يتطرق له الباحثان .

والاختيار في اللغة هو الاصطفاء والانتقاء فيختار بمعنى يصطفي وينتقي. لكن هل يوجد تعريف اصطلاحي ؟ ويفضل مراجعة كتب النحو لبيان هذا المصطلح. فهو قريب من الترجيح أي أن النحوي يختار مجموعة من الآراء ، ويرجح بعضها على الآخر .

لو رجعنا للقسم الرابع في البحث وهو المبنيات فيجب أن نعرف ما نوعها أهي اسم أم فعل أم حرف ؟ وفي هذا القسم مسائل قليلة وهي :

١ـ الناصب لـ(إذا)الشرطية: فلو كانت "إذا" هي عنوان المسألة فهي أداة شرط "ظرف" فتدخل مع الأسماء وإن قلنا : إن العنوان هو عن الناصب لـ(اذا) وهو الفعل فتدخل هذه المسألة مع الأفعال والحديث هنا عن الناصب (الفعل الناصب لها) فينبغي أن توضع مع الأفعال .

٢ـ كلمة (آنفا): والتي اختلف فيها أهي ظرف أم حال وهي من الأسماء ؛ لأن الظرف اسم فلا تقع مع الأفعال ولا الحروف .

٣ـ الكاف بين الزيادة والاسمية: أي إما أن تكون حرفًا زائدًا أو اسمًا وهي بحسب المعنى الذي يرجحه الباحثان. فإن اختارا كونها حرفًا فهي مع الحروف. وان اختارا كونها فعلًا فمع الأفعال. و اختار الباحثان أن تكون اسمًا .فهي تدخل مع الأسماء ؛ لذلك فإنّ هذه الفقرة ترجع إلى الفقرات الثلاث السابقة.

أما المسائل فهي :

أولًا: المسألة الأولى :

أ- تبدأ (أولا في الأسماء) وهو عنوان ناقص أي تركيب ناقص (جار ومجرور) وكان من الأفضل أن تُذكر جملة تامة أي "اختياراته في الأسماء" .

ب- جعلا الترتيب يبدأ بأولًا فتكون المسائل الفرعية تبدأ بالأرقام (١،٢،٣..) وهناك تقسيم آخر وهو (١-١ ،١-٢،١-٣..) وليست بالحروف (أ،ب،ت..)، غير أن تقسيمهم كان أولا : أ ،ب،... وكان الأفضل أن يكون بالأرقام حتى يترك المجال للتقسيم الفرعي .

ت- المسألة الأولى هي(نصب "غير" على الحال من الضمير المتصل) ويقصدان بها الآية السابعة في سورة الحمد "صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب." "على" دخلت على الضمير (هم) و(غير) منصوبة على أنها حال من (هم) المجرور .

وهذه المسألة عليها ملاحظات :

1 - هذه قراءة قرآنية بالنصب ويجب تخريجها من كتب القراءات القرآنية ولم يخرجها الباحثان مع أن "أبا حيان" خرجها في تفسيره ذاكرًا أنها قراءة "عمر وابن مسعود وعلي وابن الزبير" ولم يحلها إلى مصادرها من كتب القراءات القرآنية مثل السبعة لابن مجاهد فأي قراءة تذكر في البحث العلمي تخرج من مصادرها الأولى في كتب القراءات، وقراءة النصب هذه فيها آراء إذ تكون على حالتين :

أ- قراءة النصب تكون من غير تقدير. أيْ لا يوجد تقدير اسم مضاف إليه بعد "غير" وفيها معانٍ نحوية منها:

١- الرأي الأول حال من الضمير المجرور(عليهم) وهذا هو اختيار "أبي حيان" لأنه يرى أن (غير) اسم مبهم يكون نكرة دائمًا وإضافته إضافة لفظية لا تفيد تعريفًا، ومن شروط الحال أن يكون نكرة .

٢- الرأي الثاني لهذه القراءة من غير تقدير هو أن تكون استثناء. فتكون هي الأداة وهي المستثنى وهذا عند "الأخفش و الزجاج "وقد رفض هذا المعنى" الفراء "بقوله : إن (لا)لا تزاد إلا بعد نفي أي "غير المغضوب عليهم ولا الضالين "ف "لا " هنا زائدة ولا يوجد في الكلام نفي. فالآية مثبتة "صراط الذين أنعمت عليهم غير" فهنا لا يوجد نفي كما في قوله تعالى "وما محمد إلا رسول .." ف "ما" نافية ، مثال آخر : ما عندي كتاب ولا قلم. ف "لا" تزاد هنا ؛ لأنها مسبوقة بنفي أما في الآية فلا يوجد نفي بمعنى آخر. هو يقول إن "غير" في الآية ليست أداة نفي وليست استثناء وهي هنا بمعنى "خلاف ذلك "فخلاف الشيء ليس نفيه. وهناك اختلاف في هذه المسألة(مسألة الاستثناء) وهي ليست من اختيارات أبي حيان أي بمعنى آخر أنهما اعتمدا على رأي الفراء في رفض هذه القراءة أو هذا المعنى النحوي.

ب- القراءة الثانية وهي قراءة النصب مع تقدير اسم (غير صراط المغضوب)وفيها المعاني النحوية الآتية :

١- فهم يقدرون كلمة "صراط " مضاف إليه مجرور. وهنا يكون إعراب "غير" صفة للصراط . وهذا لا يقبله أبو حيان ؛ لأنه تم تقديم البدل " صراط الذين " من "الصراط" المبدل منه على الصفة "غير" إذن فهي ليست نعتًا.

٢- صفة للبدل (صراط الذين)وليست صفة للمبدل منه وهذا رأي ذكره الباحثان ولم يناقشا تفاصيله .

٣- بدل من "الصراط " أو بدل من "صراط الذين" ويرد أبو حيان على ذلك بأن فيه تكرارًا للبدل ، ويكون تكرار البدل إذا كان للأول. أما الثاني فلا. وهذا ما لم يوضحه الباحثان على الرغم من إشارته "وهي غير مذكورة عند النحاة "فقد يقصد أن صراط الذين غير مذكورة عند النحاة بمعنى آخر انه يريد أن يقول : إنه ليس هناك إجماع أو ذكر لها عند النحاة وهو معنى بعيد وغير محتمل.

ملاحظات عامة :

١- إنّ الحال يشترط فيه أن يكون مشتقًا، فهل كلمة "غير" مشتق ؟ الجواب لا فهنا نحتاج إلى التأويل بمشتق يكون نائب الفاعل. فالنحاة قالوا إذا كان الاسم جامدًا يؤول بمشتق مثل :

اجتهد وحدك ، أولوه بـ "منفردًا". والخلاصة إذا جعلنا "غير" حالًا على رأي أبي حيان فنحتاج إلى تأويل .
٢ـ إنّ هذه القراءة مخالفة للمصحف ،لأن قراءة المصحف هي "غير" بالجر .
٣ـ ابن هشام ذكر إعرابًا آخر وهو أن "غير" بالجر تكون صفة للموصوف (الذين) ، وهو يريد أن يقول : إن "غير" تبقى نكرة. فلماذا جاءت صفة للذين الاسم الموصول المعرفة ؟ ، يعلل أبو حيان ذلك بأن الاسم إذا دخلت عليه " أل الجنسية " يبقى قريبًا من النكرة فأبو حيان يقول : إن غير حتى وان أضيفت تبقى نكرة مما يجعلها تصلح أن تكون حالًا في حالة النصب وحتى لو كانت في حالة الجر هي أيضًا نكرة .

ثانيًا :المسالة الثانية : أيضًا في الأسماء وهي نصب (ربّ) في الآية "الحمد لله ربّ العالمين " على التوهم في قراءة ثانية بنصب (ربَّ) حيث ذكر الباحثان معنى توهم الشيء. فقالا : توهم الشيء يعني تخيله ولم يحيلا على مصدر هذا المعنى في المعجم العربي. ثم ذكرا رأي ابن منظور الذي ذكر أن (وهم) بمعنى (غلط) ،بعد هذين التعريفين اللغويين أشارا إلى أنهما لم يجدا تعريفًا اصطلاحيًا وافيًا عن التوهم سوى ما نقله سيبويه عن الخليل عندما حلّل قوله تعالى " لولا إذا أخرتني إلى أجل قريب فاصدقَ و أكنْ من الصالحين" إذ خرج (أكن) بالجزم بأنها معطوفة على توهم جزم "فأصدق" ،وهي منصوبة لكن حصل توهم في أنها مجزومة .

ثم تحدثا في البحث بلغة المفرد وهو أمر غير منهجي ؛ لأنهما باحثان وكان ينبغي أن يتحدثا بصيغة الجمع . والأمر الآخر أن التعريف الوافي يكون بالحدّ التام المكون من الجنس والفصل القريبين ،(التعريفات تكون نوعان : الحدّ : حدّ تام ، حدّ ناقص ، والرسم : رسم تام، رسم ناقص)فهذا الاستثناء سواء ما نقله سيبويه عن الخليل فالخليل لم يعرف التوهم تعريفًا جامعًا مانعًا فليس تعريفه وافيًا. وإنما هو تعريف بالمثال في مسألة واحدة في العطف، والتعريف بالمثال لا يكون جامعًا لكل أمثلة المعرَّف (مثلاً عندما عرّف سيبويه ببعض أمثلة الاسم لم يذكر أسماء الإشارة والضمائر والموصول وغيرها فهو يدخل في التعريف بالمثال في ضمن الرسم الناقص والذي يشمل الخاصة فقط).

والباحثان قد خلطا بين التعريف اللغوي وبين التعريف الاصطلاحي و كان من الأولى أن يفصلا بين التعريفين، وهنا نعرض عدة ملاحظات على التوهم :

* إن سيبويه قد توسع في مفهوم التوهم حيث ذكره في العطف وفي المفعول المطلق وبعده ابن هشام الذي عدّه ظاهرة نحوية شائعة في جميع الأبواب أما أبو حيان فقد خصصه بالعطف ورفض نصب "رب العالمين" على توهم فعل ناصب (نحمد الله رب) وسبب رفض أبي حيان ؛ لأن التوهم عنده مختص بالعطف ،ولا يوجد عطف في الآية لذلك يرفض النصب على التوهم ، ولكن الباحثين لم يذكرا المعنى الذي ذهب إليه أبو حيان عندما رفض النصب على التوهم ، وذكرا تعريفًا لأحد الباحثين المحدثين بعد تحليل هذه الآية والذي يقول(إن التوهم نوع من التخيل العقلي لأمور غير موجودة) وهذا التعريف ليس هنا محله ، فكان ينبغي أن يوضع مع التعريف الاصطلاحي .

*هناك ملاحظات على قراءة النصب على التوهم :

١ـ هذه قراءة قرآنية مخالفة للمصحف.

٢ـ لم يشر الباحثان إلى القارئ ومصدر هذه القراءة أما أبو حيان فقد ذكر هذه القراءة لزيد ابن علي بن الحسين (عليهم السلام) والذي قرأ بالنصب لكل الأسماء (ربَّ منصوب وكذلك الرحمن والرحيم) .

و يبدو أن أبا حيان أشار إلى المعنى النحوي لكلمة (رب) المنصوبة وهو النعت المقطوع على تقدير فعل أعني " اعني ربَّ العالمين " وما بعده (الرّحمن الرّحيم بالجر) بدل منصوب بالجر من لفظ الجلالة "الله" وهذا النص فيه إشارة إلى النعت المقطوع قال أبو حيان : "قرأ زيد بن علي وطائفة "ربَّ العالمين" بالنصب على المدح وهي قراءة فصيحة" نحو جاءني زيد الكريمُ /الكريمَ ، الكريم بالرفع بتقدير ضمير "هو" وبالنصب تقدير الفعل "أعني".

وهناك آراء كثيرة لم يذكرها الباحثان في هذه المسألة منها قول أبي حيان : ومن زعم أنه نصبه على البدل فضعيف للفصل بقوله " الرحمن الرحيم " أي أن بعضهم جعله بدلًا من لفظ الجلالة وذلك لا يتم إلا بتقدير فعل "أحمد" (أحمد الله..) وهو رأي ضعيف .

ثالثًا: المسألة الثالثة: الأفعال :

١ـ مسألة تنازع العاملين معمولًا واحدًا : والتنازع معروف وهو يدخل في نظرية العامل حيث يذكر الباحثان قاعدة كلية وهي أن لكل معمول عاملًا واحدًا وهذه النظرية ، أوجدها النحاة لغرض تنظيم الأبواب النحوية والمسائل النحوية ؛ لتكون متناسقة على أساس فكرة واحدة وهي فكرة "العامل" والحقيقة أن قضية العوامل ليست صحيحة ؛ لأن الألفاظ ليست موجودات مؤثرة وإنما التأثير في اللغة راجع إلى المتكلم الذي وضع اللغة. فهو يضع العلامات الإعرابية ؛ لتكون دلائل على المعاني النحوية. والأقرب إلى طبيعة اللغة هو أن الأفعال تحتاج إلى مفعولات والأسماء تحتاج إلى كلمات أخرى حتى تتكون لدينا تراكيب مفيدة نعبر بها عن المقاصد التي نبتغيها. وأشار الباحثان إلى وجود هذه المسألة في النص القرآني ومن ذلك قوله تعالى " قال آتوني أفرغ عليه قطرًا" التنازع في هذا النص يتمثل بوجود عاملين هما "آتوني وأفرغ" ومعمول واحد أو مفعول به واحد وهو "قطرًا" وكل فعل منهما يحتاج إلى مفعول. أما الفعل "آتى" فيحتاج إلى مفعولين و"أفرغ" يحتاج إلى مفعول واحد. وعندنا مفعول واحد مع مناسبة معنى هذا المفعول للفعلين معًا أي يجوز استعماله مع الفعلين. ويبقى المعنى تامًا مفيدًا فيجوز لك أن تقول :آتوني قطرًا أوأفرغ قطرًا . فأي الفعلين يكون هو الناصب للمفعول به ؟ اختلف النحاة :

أـ سيبويه أجاز الأمرين. لكن يعدّ المفعول به للفعل الأول قبيحًا عنده بسبب قلة استعماله في كلام العرب مع سبب آخر ذُكر وهو وجود الفاصل بين الفعل الأول والمفعول به. والفاصل هو الفعل الثاني ، والباحثان قد رجعا في ذلك إلى المقتضب وشرح التسهيل وكان عليهما أن يرجعا إلى كتاب سيبويه مباشرة . ويبدو أن "هوامش البحث" غير مرتبة والدليل أنهما عندما تكلما عن رأي أبي حيان واختياره ذكرا نصًا لسيبويه ونسباه إلى أبي حيان في هذه المسألة في الإحالة (٢٧) من الصفحة (٦٧).

ب ـ أما الكوفيون فقد رجحوا إعمال الفعل الأول وهذا الرأي نقلاه من "الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري و صاحبه يعمّم الآراء. فإذا وجد رأيًا لعالم بصري نسبه إلى البصريين جميعًا ، وقد نقد الدكتور محمد خير الحلواني هذا الكتاب وبين الإشكالات عليه في أطروحته للدكتوراه الموسومة بـ "الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف" يفضل الرجوع إليها لفهم طبيعة النقد العلمي والموضوعية التي تحلّى بها الباحث فضلًا عن الجهد الكبير في متابعة الآراء .